



دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ .2025/4/3

المرجع : - المادة 18 من الدستور  
- المادتان 101 و 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب

نودعكم ربطاً باقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل القانون النافذ حكماً رقم 2 الصادر بتاريخ 2025/4/3 الرامي الى تعديل بعض المواد الواردة في القوانين اعلاه التي تتعلق بتنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتنظيم الموارنة المدرسية.  
ونتمنى عليكم اعطاءه مجرأه القانوني وإعتبر ما ورد في الاسباب الموجبة بمثابة المذكرة التي تبرر صفة العجلة.

2025/4/22 بيروت في

نائب رئيس مجلس النواب

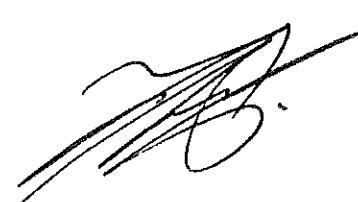
الياس بو صعب

## الاسباب الموجبة

مقدمة: إن الوضع الاقتصادي والمالي الذي تمر به البلاد وإنهيار العملة الوطنية، استوجب تعديل بعض المواد من القوانين الواردين في الموضوع اعلاه بهدف زيادة واردات الصندوق حفاظاً على تعويضات ورواتب المتقاعدين من أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة لمراقبة وضمانة الدولة للتعويضات ورواتب المتقاعدين إضافة إلى تعديل بعض المواد من أجل ضمان دفع المستحقات المتوجبة على المؤسسات التربوية الخاصة إلى صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة.

اقر مجلس النواب بتاريخ 14 و 15/12/2023 القانون رقم 2 الصادر بتاريخ 2025/4/3 الرامي إلى تعديل بعض احكام قوانين تتعلق بتنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتنظيم الموازنة المدرسية. وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ 19/12/2023 الموافقة على اصداره وكالة عن رئيس الجمهورية. بتاريخ 12/1/2024 عاد مجلس الوزراء وبشكل ملبيس عن قراره اصدار المذكور واصدر المرسوم رقم 12836 باعادته إلى مجلس النواب. فتم الطعن بهذا المرسوم أمام مجلس شورى الدولة والذي بدوره اصدر القرار الاعدادي رقم 214/2023-2024 تاريخ 30/5/2024 الذي اعتبر القانون نافذاً حكماً ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 3/4/2025 تحت رقم 2 ( وقد مهد لنشر القانون في الجريدة الرسمية شرعاً مفصلاً لرحلته بين اقراره من قبل مجلس النواب في 15/12/2023 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/4/3).

في الفترة بين اقرار القانون ونشره جرى الاتفاق فيما بين المؤسسات التربوية الخاصة وصندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة ونقابة المعلمين في اجتماع عقد في وزارة التربية، بموجبه تعهدت المؤسسات التربوية الخاصة ان تسدد مبالغ اتفق عليها للصندوق مما ادى الى رفع تقديماته الى المتقاعدين وما زال هذا الاتفاق معمولاً به لغاية انتهاء العام الدراسي 2024-2025. وبما ان العام الدراسي قد شارف على الانتهاء واضحت من المستحيل فرض مساهمات اضافية بمحضها، يرجعى، يهدف هذا التعديل الى إبطال المفعول الرجعي الوارد في القانون المطلوب تعديله.



ان الاهداف الاساسية من القانون المبين في الموضوع اعلاه، وكما ورد في اسبابه الموجبة، هو زيادة واردات صندوق التعويضات لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة حفاظاً على تعويضات ورواتب المتقاعدين من افراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة لمراقبة وضمانة الدولة للتعويضات ورواتب المتقاعدين، وضمان دفع المستحقات المتوجبة على المؤسسات التربوية الخاصة الى صندوق التعويضات لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة.

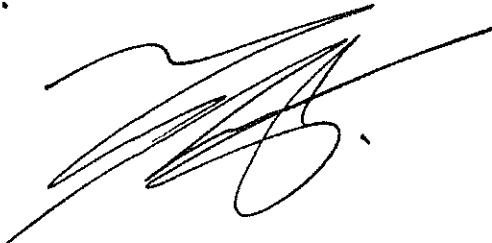
وبما ان مورد وصندوق التعويضات لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة الاساسي هو مساهمة المدرسين والمؤسسات التربوية الخاصة، وبما ان اي قانون يتناول هذه المساهمة يجب ان يوازن بين ضرورة زيادة موارد الصندوق وامكانية المدارس والمدرسين وانعكاسه على الاقساط المدرسية. لذلك لا بد من اعادة النظر بنسبة ال 8% التي فرضها القانون لأنها تعسر المدارس الخاصة والمدرسين ولأن اعادتها الى ال 6% مع شمولها للأجور الإضافية التي تعطى للأستاذ تعويضاً عن انهيار العملة اللبنانية هو كاف لتحقيق الهدف المرجو.

لقد فرض القانون نسبة مساهمة عن الأستاذ المتقاعد، وهو لا يستفيد من تقييمات الصندوق، علما ان القانون قد زم المدرسة بدفع تعويض نهاية خدمته، اضف الى ذلك ان القانون يمنعه من الحصول على راتب تقاعدي.

نتقدم من مجلسكم النيابي الكريم باقتراح القانون المعجل المكرر اعلاه راجين منكم الاخذ بصفة العجلة للاسباب المبينة اعلاه وإقراره.

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ،

الى يعاصي



## اقتراح قانون معجل مكرر

يرمي الى تعديل بعض احكام القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025 الرامي الى تعديل بعض احكام قوانين تتعلق بتنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتنظيم الموازنة المدرسية.

### مادة وحيدة:

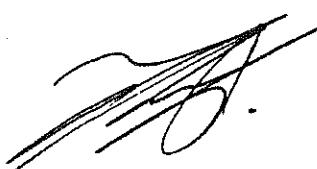
1- تلغى المادة الاولى من القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025

2- تعديل المادة الثانية من القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025 لتصبح كما يلي:  
عدلت الفقرة (3) من المادة /21/ من قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتعديلاته تاريخ 15/6/1956 لتصبح على الشكل التالي:  
**الفقرة (3) الجديدة:**

تحدد مساهمة المدرسة في تغذية صندوق التعويضات بنسبة ستة بالمئة من مجموع رواتب افراد الهيئة التعليمية الداخلين في المالك بحكم القانون يضاف اليها والى حين صدور قانون جديد يحدد سلسلة الرتب والرواتب لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، الأجر الإضافية التي تعطى للأستاذ تعويضاً عن انهيار العملة اللبنانية.

3- تلغى المادة الثالثة من القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025

4- تعديل المادة الرابعة من القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025 لتصبح كما يلي:  
عدلت الفقرة (4) من المادة /21/ من قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتعديلاته تاريخ 15/6/1956 لتصبح على الشكل التالي:



**الفقرة (4) الجديدة:**

يدفع رئيس المدرسة او من يقوم مقامه المحسومات ومساهمة اصحاب المدارس وفقا للاصول الى صندوق التعويضات لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة المنصوص عليه في الباب الخامس من هذا القانون بموجب جداول مفصلة لكل من الداخلين في الملك مرة كل ثلاثة اشهر، وذلك في النصف الثاني من كانون الثاني وأذار وحزيران وايلول من كل سنة. وفي حال تعذر الدفع ضمن المهلة المحددة ترسل ادارة المدرسة كتابا الى ادارة صندوق التعويضات لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة تبين فيه اسباب التأخير ، وفي مطلق الاحوال يجب ان تسدد جميع المبالغ المستحقة في مهلة اقصاها نهاية السنة المدرسية العائدة لها، تحت طائلة اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة (6) من هذه المادة.

5- تبقى المادة الخامسة من القانون النافذ حكما رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025 من دون تعديل.

6- المادة السادسة: يعدل البندان 1 و 2 من الفقرة أ من اولا: في باب النفقات من المادة 2 وتعديل الفقرة 2 من البند أ من المادة 3 من القانون رقم 515 تاريخ 6/6/1996 (تنظيم الموارنة المدرسية ووضع اصول تحديد الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة غير المجانية) ليصبحان على الشكل التالي:  
1- الرواتب المستحقة وفقا للقانون وملحقاتها القانونية العائدة لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة مضافة اليها، والى حين صدور قانون جديد يحدد سلسلة الرتب والرواتب لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، الأجر الإضافية التي تعطى للأستاذ تعويضاً عن انهيار العملة اللبنانية.  
2- الأجر وملحقاتها القانونية ، العائدة لافراد الهيئة التعليمية غير الداخلين في الملك والمحسوبة على اساس ما يستحق للداخلين في الملك الذين يحملون الشهادة نفسها ويؤمنون ساعات العمل نفسها مع مراعاة احكام المادة 4 من قانون 15 حزيران 1956 وتعديلاته ومراعاة الاقمية، مضافة اليها، والى حين صدور قانون جديد يحدد سلسلة الرتب والرواتب لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، الأجر الإضافية التي تعطى للأستاذ تعويضاً عن انهيار العملة اللبنانية.

**الفقرة (2) أ من المادة (3) الجديدة:**

براءة ذمة مالية سنوية تصدر عن إدارة صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة تثبت أن المدرسة سددت ما عليها من محسومات ومساهمات عن افراد الهيئة التعليمية الداخلين حكماً في الملك لليها، على أن ترفق براءة الذمة بصورة مصدقة بختم إدارة صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة عن بيان المعلومات المقدم من المؤسسات التربوية الخاصة عن الداخلين وغير الداخلين في الملك.

7- تعديل المادة السابعة من القانون النافذ حكماً رقم 2 الصادر بتاريخ 3/4/2025 ليصبح كما يلى:  
الى حين صدور قوانين سلسلة رتب ورواتب جديدة وتحدد رواتب المتقاعدين، تضاعف المعاشات التقاعدية لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة المستفيدين من نظام التقاعد الذين صفت معاشاتهم على اساس الجدول رقم 17 من القانون 46/2017 وما قبله بقرار من مجلس إدارة الصندوق آخذين بعين الاعتبار قدرة وملاءة الصندوق المالية. أما الذين تصفى تعويضاتهم ومعاشاتهم التقاعدية إستناداً إلى هذا القانون، فعلى مجلس إدارة صندوق التعويضات تحديد المستفيدين ونسبة إستفادتهم بموجب لوائح تصدر عنها تراعي القدرة والملاءة المالية للصندوق، على أن تقر بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير التربية والتعليم العالي .

8- تطبق احكام هذا القانون ابتداءً من تاريخ 1/10/2025.

9- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

